14
الاقتصادي
العدد (2354)
السنة التاسعة - الخميس (5)
كانون الثاني 2012

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

برلمانيون يدعون إلى دمج المصارف الأهلية لمنافسة الحكومية

خبراء: توزيع القروض والسلف من دون جدوى اقتصادية تزيد نسب التضخم

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

دعا عضو اللجنة المالية النائب هيثم الجبوري إلى ضرورة اندماج المصارف الأهلية خلال الفترة الحالية من اجل منافسة المصارف الحكومية في عملية دعم المشاريع الستراتيجية في البلد.

وقال الجبوري لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء): إن عملية اتحاد المصارف الأهلية فيما بينها خلال الفترة الحالية أصبح ضرورياً من خلال دعم المشاريع الإستراتيجية للبلد كون اغلبها بدأ يعمل بشكل صحيح ويجني أموالاً طائلة لكنه بشكل متباين بين مصرف وآخر، داعياً إلى التشجيع نحو دمج للمصارف الأهلية لكي تنافس المصارف الحكومية في عمليات توزيع القروض والسلف للمواطنين وللمشاريع الأخرى.

وأكد أهمية تفعيل وتشجيع القطاع الخاص بمجالاته كافة لكي يأخذ دوره في بناء واعمار البلد، اضافة الى جعل الاقتصاد العراقي اقتصاد سوق حر يعتمد على القطاع الخاص بكافة المجالات الاقتصادية ويحررها من أيدي الدولة.

وفي وقت سابق، بيّن رئيس مجلس إدارة مصرف الاقتصاد حسام عبيد إن المصارف الأهلية الخاصة غير قادرة على المساهمة في عمليات التنمية وتنفيذ المشاريع الاستثمارية كون رؤوس أموالها قليلة لا تتناسب مع طلب الاستثمارات داخل البلد نتيجة هذه المشاريع تأخذ أموالاً طائلة.

وقال عبيد في تصريح سابق (الوكالة الاخبارية للانباء) : إذا كانت تكلفة المشروع الواحد (٢٥٠) مليار دينار فأن قسمت من المصارف لم تصل رؤوس أموالها إلى (١٠٠) مليار دينار، لذلك لا يكون هناك تشجيع للمساهمة في الاستثمارات الضخمة نتيجة تدني أسعار الأسهم للمصارف الخاصة.

إلى ذلك أكد المحلل الاقتصادي لطيف عبد سالم العكيلي أن عملية توزيع القروض والسلف الى المواطنين بدون جدوى اقتصادية وشروط قانونية مسبقة ستؤدي الى زيادة معدلات التضخم في العراق.

وقال العكيلي لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء): إن عملية توزيع القروض المالية الى المواطنين في العراق تتم بشكل غير دقيق ومن دون جدوى اقتصادية او قوانين تشرط على صاحب القرض باستثمار المبالغ الممنوحة له إلى مشاريع سواء صغيرة أم متوسطة تخدم البلد والمجتمع، مما تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم في العراق.

ودعا العكيلي إلى أن تكون القروض المالية وسلف المئة راتب المقدمة الى المواطنين وفق خطة دقيقة ومدروسة لكي يتم من خلالها استثمار الأموال الممنوحة لإنشاء مشاريع صغيرة او متوسطة من قبل المواطنين لذلك سيتم في النهاية استثمار الأموال المقروضة وتوفير فرص عمل للعاطلين، مؤكداً أن في حال توزيعها بدون ضوابط ستؤدي إلى زيادة التضخم وفوضى اقتصادية عارمة في البلاد.

وقال المحلل الاقتصادي: من المفترض أن تكون عملية توزيع القروض تأتي من خلال خطة موضوعة ومدروسة وفق منهج علمي دقيق يدلي بكيفية التصرف بهذه الأموال، مشيرا الى أن السلف والقروض توزع بطريقة عشوائية غير منظمة في الوقت الحالي، إي بإمكان كل شخص أن يحصل على القروض سواء الإسكانية والزراعية وغيرها وبدون شروط او ضوابط تلزمه باستثمارها.

يذكر أن الحكومة الاتحادية أعلنت عن مباشرتها توزيع القروض الإسكانية للمواطنين كافة، وسلف المئة راتب ضمن موازنة عام (٢٠١٢).

في غضون ذلك يتوقع خبراء اقتصاديون تصاعد الاهتمام الأجنبي بالبورصة العراقية الناشئة في عام ٢٠١٢، بعد ارتفاع مؤشر سوق العراق للأوراق المالية مع انطلاق التداول في العام الجديد.

وقال المدير التنفيذي لسوق العراق للاوراق المالية طه احمد عبد السلام إن الارتفاع الذي شهده مؤشر السوق لعام ٢٠١١ يعطي انبطاعاً أن سوق البورصة ستشهد نمواً يصل الى ٣٠٪ قياساً بالأعوام السابقة، مؤكداً إن هناك إقبالاً أجنبياً على دخول السوق العراقية عن طريق الاستثمار.

ولفت عبد السلام الى ان الخلافات السياسية لا تؤثر على حجم التداول أو تواجد الاستثمار الأجنبي، مبيناً أن نسبة النمو كانت أكثر من ٣٠٪ عن الأعوام السابقة بالرغم من وجود المشاكل والخلافات السياسية التي شهدها العراق خلال عام ٢٠١١.

من جهته حذر الخبير الاقتصادي هلال الطعان من إمكانية أن تؤثر الأزمات السياسية التي يشهدها العراق بشكل كبير على حركة السوق والتداول، مشيراً إلى أن الإقبال الأجنبي لدخول السوق سيكون ضعيفاً في حال استمراره.

وقال الطعان انه في حال انتهاء تلك الأزمات فان البورصة العراقية ستكون من البورصات المهمة في المنطقة، بالرغم من أنها تعتبر من الأسواق الناشئة حديثاً.

مصرف TPI يمنح بطاقات ائتمانية للمواطنين

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قال المصرف العراقي للتجارة الـTPI إنه بصدد منح المواطنين جميعا بطاقات ائتمانية وفقا لنيله عضوية شركة (فيزا) وعضوية شركة (ماستر كارد) العالميتين، مبينا أن البطاقات الائتمانية التي يصدرها المصرف معترف بها عالمياً.

وقالت مدير عام المصرف حمدية الجاف لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، إن "المصرف العراقي للتجارة يمنح بطاقات ائتمانية معترف بها عالميا وبأنواع منها البلاتينية والمدنية وبطاقات الرواتب الخاصة بالموظفين".

وأوضحت الجاف أن "المصرف العراقي للتجارة هو عضو رئيس لدى شركة فيزا العالمية منذ عام ٢٠٠٥، كما حصل على عضوية شركة ماستر كارد العالمية عام ٢٠١١"، مشيرة إلى أن "بطاقات فيزا وماستر كارد هي بطاقات معمول بها في جميع أنحاء العالم".

وبينت أن "كل مواطن يرغب بالحصول على بطاقة ائتمان يمكنه مراجعة المصرف أو احد فروعه المنتشرة في عدد من المحافظات للاطلاع على تفاصيل الحصول على البطاقات"، لافتة إلى أن "البطاقات تستخدم للتسوق والسحب النقدي والشراء عبر الانترنت و بمختلف العملات الأجنبية".

وأنشئ المصرف العراقي للتجارة عام ٢٠٠٣ وفقا لقانون رقم ٢٠ لسلطة الائتلاف المنحلة آنذاك، وبناءً على قانونه فأن له مجلس إدارة ويتبع إداريا رئاسة الوزراء العراقية، والهدف من إنشاء المصرف هو أن يكون واجهة العراق المالية باتجاه الخارج فيما يخص تعاملات الدولة العراقية مع العالم الخارجي.

الأمم المتحدة مرتاحة للاستمرار في تحويل ٥% من عائداتنا النفطية

□ نيويورك/ وكالات

أعرب السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون عن ارتياحه لاستمرار العراق في تحويل ٥٪ من عائداته النفطية إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي.

وأكد أن في الوقت نفسه الحاجة إلى إجراء تقييم للحساب التالي لصندوق الأمم المتحدة لتنمية العراق.

وقال: في الوقت الذي تظهر الدلائل وجود ايجابية وتشير إلى التزام الحكومة العراقية بتعهداتها الا انه فقط بعد إجراء تقييم للحساب التالي لصندوق الأمم المتحدة لتنمية العراق يمكن تأكيد هذا".

وقال إن مجلس المحافظين للجنة التعويضات التي تتخذ من جنيف مقرا لها يقوم بالإشراف بشكل نشط على التطورات في اعقاب انتهاء تفويض اللجنة الاستشارية والرقابية الدولية بالعراق في ٣٠ يونيو من العام الماضي وقيام العراق بتحويل الأموال من عائداتها واستخدامها في لجنة الخبراء الماليين العراقية.

وعينت اللجنة شركة (ايرنست ويونغ) الأميركية للقيام بالتقييم للعام ٢٠١١ لصندوق الأمم المتحدة لتنمية العراق وحسابه.

وأضاف بان كي مون أن لجنة التعويضات والمراقب المالي اجتمعا في شهر يوليو الماضي مع رئيس لجنة الخبراء الماليين العراقية الذي جدد التأكيد أن ترتيبات تحويل خمسة بالمئة من عائدات مبيعات النفط والغاز العراقيين لن تتغير.

وذكر ان اللجنة والمراقب المالي شددا على ضرورة وضع الحكومة آلية محاسبة مناسبة لضمان تسجيل نسبة خمسة في المئة وتحويل قيمة مماثلة إلى صندوق التعويضات.

وقال ان لجنة التعويضات أكدت موقفها للحكومة العراقية في شهري أيلول وتشرين الاول الماضيين بانتظار تأكيد من اللجنة العراقية بوضع الآلية.

واضاف أن اللجنة العراقية تولت مسؤولية الإشرافا على مبيعات النفط العراقية بدلا من اللجنة الاستشارية والرقابية الدولية في شهر يونيو الماضي.

وتلقت الكويت من لجنة التعويضات دفعتين باكثر من مليار دولار الاولى في ٢٨ تموز والثانية ٢٧ تشرين الاول الماضيين.

وتوقع أن تتلقى الكويت الدفعة المقبلة بالمبلغ نفسه في ٢٦ من الشهر الجاري.

مصدر: انخفاض نسبة الفقر في ديالى إلى ٢٠%

□ ديالى/ وكالات

أعلن مستشار محافظ ديالى لشؤون الإعمار راسم عكيدي عن تسجيل انخفاض نسبة الفقر بالمحافظة إلى ٢٠٪ خلال النصف الثاني من العام ٢٠١١ مقارنة بـ٣٤٪ في النصف الأول من العام نفسه، لافتاً الى أن تراجع نسبة الفقر في ديالى تزامن مع تدني مستوى البطالة على خلفية تنفيذ مشاريع مختلفة في المحافظة خلال العام الماضي .

وقال عكيدي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، أن "مستوى الفقر بمحافظة ديالى سجل إنخفاضا الى ٢٠٪ خلال النصف الثاني من العام الماضي مقارنة بـ٣٤٪ في النصف الأول من العام نفسه بالتزامن مع تدني مستوى البطالة على خلفية تنفيذ مشاريع مختلفة في المحافظة خلال ٢٠١١، بالإضافة الى عودة عدد كبير من المزارعين الى زراعة أراضيهم خلال الفترة الأخيرة".

تأكيدات على أهمية الاستثمار في قطاع التعليم

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

دعا عضو اللجنة الاقتصادية النائب عامر الفائز إلى ضرورة استثمار قطاع التعليم لما له من مردود اقتصادي كبير للبلد ورفع المستوى التعليمي.

وقال الفائز لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء): إن القطاع التعليمي يعد من القطاعات المهمة سواء على مستوى الاقتصاد الوطني او العلم والبناء للبلد، واستثماره أصبح ضرورياً، مشيراً الى أن القطاع التعليمي الخاص من أردأ المرافق التعليمية في العراق كونه يعمل من دون ضوابط ومتابعة حكومية.

وأضاف: أن استثمار قطاع التعليم ودخول الشركات العالمية سيوفر مردود اقتصادي كبير للبلد، فضلاً عن نقل الخبرات العالمية في مجال التعليم، داعياً الى إصدار قانون ينظم عمل التعليم في العراق وعمل الشركات العالمية المستثمرة في هذا القطاع.

وأكد الفائز ضرورة دخول الجامعات العالمية ذات السمعة الجيدة وذات الرقي العلمي المعروف وفتح فروع لها في بغداد من اجل تطوير الكادر العلمي في العراق، إضافة إلى أنه سيتيح للطالب العراقي الذي يرغب بدراسات خاصة بهذه الجامعات، فبدلاً من أن يذهب إلى الخارج ويصرف عملة صعبة ويعيش بغربة ويتأثر بثقافات المجتمعات البعيدة عن العراق، فأنه يدرس في داخل بلده متجاوزاً الظروف كافة.

وبين أن دخول الجامعات والشركات إلى البلد جيد لكنه يحتاج إلى متابعة شديدة من قبل وزارتي التعليم والتربية، كون اغلب الشركات والجامعات يدخلون إلى البلاد لأوجه أخرى غير التعليم كالمخابرات او غسل الأموال ما شابه ذلك.

واشار الى أن التعليم في العراق قبل عام ٢٠٠٣ كان متدهوراً ولم يجد فيه متابعة ولا تطوير في مجالاته، لكن بعد سقوط النظام وبعد انفتاح العراق حول العالم، وجد أنه متأخراً كثيراً عن القطاعات التعليمية في اغلب دول العالم.

يذكر أن لجنة الخدمات والإعمار النيابية قد طالبت أيضاً باستثمار قطاع التعليم من اجل النهوض للواقع التعليمي في العراق.

كربلاء تطالب بـ"تغييرات جذرية" في قانون الاستثمار لتطوير السياحة

□ كربلاء/ متابعة المدى الاقتصادي

طالبَ اقتصاديون في محافظة كربلاء الحكومة الاتحادية بإجراء "تعديلات جذرية" في قانون الاستثمار لفتح المحافظة أمام الشركات لتطوير الجانب السياحي فيها.

وقال الباحث الاقتصادي فرج عبد الحميد لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إنّ "محافظة كربلاء بيئة خصبة لاحتضان الشركات الاستثمارية وقيام كبرى المشاريع الخدمية والسياحية نسبة إلى مركزها الديني وما تضمه من أماكن أثرية جاذبة للسيّاح".

وأضاف عبد الحميد أنّ مدينة كربلاء "بحاجة إلى نشاط استثماري لتطوير المرافق السياحية فيها واستقطاب أكبر عدد من الزائرين والسائحين إليها".

وتابع: أن العملية الاستثمارية ستشجع على قيام المشاريع السياحية والخدمية وتقوية النشاط الاقتصادي في المدينة المقدسة". مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة "إيجاد حلول جذرية لقانون الاستثمار سعياً لجذب المستثمرين".

من جانبها قالت رئيس لجنة السياحة بمجلس محافظة كربلاء افتخار عباس لـ(آكانيوز) إنّ "الاستثمار هو الحلّ الوحيد لتطوير الجانب السياحي في المحافظة من حيث تطوير المرافق السياحية والفندقية وإيجاد بيئة مناسبة لاحتضان ملايين السائحين الوافدين إلى كربلاء".

وأشارت إلى أنّ "تطوير الجانب السياحي في كربلاء مقتصر الآن على القطاع الخاص وخاصة في مجال بناء الفنادق التي وصلت إلى (٣٥٠) فندقاً سياحياً". داعيةً في الوقت ذاته "الشركات الاستثمارية للمجيء إلى كربلاء واستثمار أموالها في إقامة المشاريع الخدمية التي تليق بالمدينة وساكنيها وزائريها".

ولفتتْ عباس إلى أنّ "تطوير الجانب السياحي في كربلاء يضمن جلب واردات مالية تفوق الواردات النفطية إذا ما تمّ استغلال العملية الاستثمارية والأخذ بنظر الاعتبار المراقد والعتبات الدينية في المدينة؛ فضلاً عن المناطق الأثرية التي تعود لآلاف السنين" والتي وصفتها "بالكنوز".

الى ذلك أكّد النائب علي كردي الحسيني : ان مجلس النواب جاد في الفترة المقبلة على إحداث تغييرات جذرية في قانون الاستثمار لفتح المجال بصورة واسعة أمام الشركات الاستثمارية العالمية فضلاً عن تقليل الأمور الروتينية الجارية في الوزارات المعنية بالاستثمار لتسهيل الطريق أمام المستثمر والإفادة منه في تطوير الجوانب الخدمية والسياحية في البلاد".